مؤتمر صحافي لوزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، حول مسألة ضمانات القروض الأميركية ولإسرائيل وارتباطها بعملية السلام في الشرق الأوسط.[1]

واشنطن، 1991/9/4

▪ أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر عزمه القيام بجولة سابعة في الشرق الاوسط بعد زيارته موسكو الأسبوع المقبل سعياً وراء حل بعض المسائل العالقة، خصوصاً لجهة تقديم الضمانات المطلوبة لعقد مؤتمر السلام.

وتوقع بيكر ان تتلقى الإدارة الأميركية قبل نهاية الأسبوع الحالي طلب إسرائيل الحصول على ضمانات قروض قيمتها 10 بلايين دولار لاستيعاب المهاجرين اليهود السوفيات. وقال ان الإدارة ستدرس الطلب بعناية ودقة وناشد الكونغرس إعطاء (الإدارة) وقتاً كافياً للتعامل مع المسألة. وتحاشى الربط المباشر بين ضمانات القروض وعملية السلام أو المستوطنات في الأراضي المحتلة لكنه أكد أن هناك علاقة وتأثيراً بين هذه المسائل.

واستبعد الوزير الأميركي الذي كان يتحدث خلال مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر الثلاثاء إثر لقاء طويل مع الرئيس جورج بوش زيارة لبنان لكنه أشار الى أن مساعده لشؤون الشرق الأوسط السفير جون كيلي قد يزور لبنان خلال الجولة المقبلة.

اتصالان

وكشف بيكر أنه جرى اتصالين هاتفيين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير في شأن موضوع ضمانات القروض لكنه رفض ان يؤكد الأنباء التي أفادت ان الإدارة طلبت من إسرائيل تأجيل تقديم طلبها الى وقت لاحق. وأعرب بيكر عن أمله بأن يحصل خلال جولته المقبلة على الشرق الأوسط على جواب من الفلسطينيين في موضوع المشاركة في مؤتمر السلام وقال: "ربما حصلنا" على الجواب.

وأكد بيكر أنه سيبحث خلال وجوده في موسكو مع المسؤولين السوفيات، خصوصاً مع وزير الخارجية الجديد بوريس بانكين في الجهود من أجل عقد مؤتمر السلام تمهيداً لبدء مفاوضات مباشرة بين مختلف الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

---

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1991/9/6.

وقال أنه يعتقد بضرورة القيام بجولة أخرى جديدة على الأقل الى الشرق الأوسط من أجل "جل بعض المسائل العالقة المتصلة بعملية تقديم التطمينات". وأشار الى أن إدارة الرئيس بوش تجري حالياً "حواراً" مع إسرائيل والفلسطينيين والأردنيين كما أنها ستجري حواراً مع السوريين بالنسبة الى التطمينات.

تقدم

وذكر بيكر أنه تم تحقيق "الكثير من التقدم، في هذا المجال منذ جولته الأخيرة في المنطقة ومنذ عودة فريق العمل الأميركي في مطلع الشهر الماضي. لكنه اعترف باستمرار "وجود بعض المسائل المفتوحة... وأمل بذهابي الى الشرق الأوسط ان نتمكن من سد هذه الفجوات أكثر فأكثر... لأنني اعتقد أن هناك فرصة لقيام عملية سلام نشطة. وربما هي أفضل فرصة أمامنا منذ وقت طويل".

ورفض بيكر الإعلان عن تحديد موعد انتقاله من موسكو الى الشرق الأوسط أو الكشف عن برنامج زيارته لمختلف العواصم بانتظار ترتيب مواعيد لقاءاته مع المسؤولين هناك.

وبعدما أكد استمرار إلتزام الإدارة بمساعدة إسرائيل في استيعاب المهاجرين السوفيات إليها بنجاح وإشارته الى الدور الأميركي في تحسين أوضاع المهاجرين الى إسرائيل وزيادة تدفقهم إليها قال أنه يتوقع أن يتلقى خلال الأسبوع الحالي طلباً من الحكومة الإسرائيلية للحصول على "مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة في شكل ضمانات" قروض إسكان.

وقال بيكر أن الإدارة ستدرس الطلب الإسرائيلي بدقة. وأنه سيبحث في الموضوع مع رئيس الوزراء شامير عندما يلتقيه خلال جولته المقبلة، مشيراً الى أنه سبق أن تحدث معه هاتفياً مرتين في شأن هذه المسألة.

وأضاف الوزير الأميركي أن الإدارة ستجري مع الكونغرس مشاورات تتعلق بالطلب الإسرائيلي، وقال: "نأمل ونتوقع ونعتقد أن الكونغرس سيعطينا الوقت الكافي لدراسة الطلب والتعامل معه بالطريقة التي يستحقها". وزاد أن طلب الضمانات "كبير" وأنه يأتي في وقت تبذل الولايات المتحدة "جهوداً دبلوماسية حساسة" لدفع عملية السلام الى الأمام.

وأكد بيكر أن الإدارة ترغب في معالجة قضية ضمانات القروض بطريقة لا تؤدي الى إحباط "الفرصة التاريخية، لحل أزمة الشرق الأوسط موضحاً أن المرحلة الراهنة "حساسة" لجهة التوصل الى "انجاز تاريخي" في دفع عملية السلام. وأعرب عن اعتقاده أن شامير "لا يزال ملتزماً بهذه العملية كما كان ملتزماً عندما التقيت به في القدس" خلال الجولة الأخيرة.

الربط؟

وسُئل بيكر ما إذا كان يحاول الربط بين ضمانات القروض وعملية السلام. فأجاب: "إنني لا أرسم أي ربط". وسُئل، ما يقصد بالكلام عن عملية السلام وعن "المرحلة الحساسة". فقال أنه يتحدث عن واقع "وهو أننا في مرحلة حساسة وفي حاجة الى قليل من الوقت لدرس الطلب وتأثيره في المسائل الأخرى، وخصوصاً في عملية السلام. وهذا لا يعني ربطاً، ولا أقول هنا أنه لا توجد أي علاقة بين مختلف المسائل المطروحة. ذلك أن مسألة ضمانات القروض ستؤثر" في عملية السلام.

وسُئل ما إذا كانت مناشدته الكونغرس إعطاء الإدارة الوقت الكافي لدرس الطلب الإسرائيلي يعني التمني على السلطة التشريعية تأجيل البت نهائياً في الطلب الى ما بعد انعقاد مؤتمر السلام. فأجاب انه لا يقصد ذلك، خصوصاً وأنه لا يستطيع ان يضمن بالتأكيد انعقاد المؤتمر. وأضاف ان الطلب من الكونغرس إعطاء الوقت الكافي سيكون محدداً من الناحية الزمنية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/